(14 أكتوبر) تناقش قضية الانجاز غير مشروع بالمبيدات

القانون لايزال بحاجة إلى بعض التشديدات و تهريبها خطر على الانسان والبيئة

رئيس الجمعية اليمنية لتجار المواد الزراعية:

ظاهرة تهريب المبيدات عمل شاذ ينبغي مكافحته

أجـرت الصحيفة لقاء مـع الاخ الدكتور / أحمد عبد الله العاقل رئيس الجمعية اليمنية الاجتماعية لتجار المواد الزراعية حول ظاهرة تهريب المبيدات وجهة نظر الجمعية منها وقضية التوعية والارشاد وأهمية ذلك في الحفاظ على سلامة الانسان والبيئـة وكيفيـة اسهامـات اعضاء الجمعية في هـذا الجانب باعتبارهم يزاولـون نشاطاً استيراداً وتوزيـع المبيدات علي المزارعين والفلاحين، وكذا التطرق إلى مدى إلتزام اعضاء الجمعية بقواعد السلوك الدولية حول توزيع واستخدام المبيدات ووجهة نظر الجمعية من قانون تداول المبيدات وكذا علاقتها بالجهات ذات الصلة في الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة والري وكذا الدور الذي اضطلعت به الجمعية في تأطير من يعملون في مجال تجارة المبيدات في كيان مؤسسي مجتمعي وغيرها من القضايا والموضوعات والحصيلة في الاتي:-

لقاء / محمود دهمس

الاخ الدكتور / أحمد عبد الله العاقل – رئيس الجمعية الاجتماعية لتجار المواد الزراعية قال حول ظاهر تهريب المبيدات أن الجمعية ملتزمة بالنظم والقوانيين التي اقرتها الدولة وتتبع إسلوب العمل التجاري المنسجم مع تلك القوانين التي تنظم عملنا في هذا المجال وبالتالي فإن اي عضو من اعضاء الجمعية أو اية ظاهرة مخالفة لهذه النظم والقوانين نعتبرها شاذة ولهذا السبب نعتبر ظاهرة التهريب عمل شاذ ولا يبنتمي للعمل التجاري بل انه يخل بالنظم التجارية كقانون واخلاق وتعارف تجاري ومعروف ان التجارة تقوم على قوانين توحد او تعطي حد عادل ومتساو لكل الأطراف فالمهرب هو يستغل نشاطك واستثمارك لعمل معين ليدخل بضاعة يستفيد بها ماديا بدون أن يتحمل الاعباء والاستثمارات التي انت قمت بها في نفس الوقت يخسر الدولة الكثير من العائدات هو تستحقها مقابل الخدمات التي تقوم بها وبالتالي فإن التهريب يعتبر شي ضار للعمل التجاري المنظم وفي نفس الوقت يضر ويؤثر تماما على مدخلات وفي النهاية الضرر الكبير الذي يمكن أن يتسبب به للمستهلك باعتبار ان هذه المنتجات المهربة أنت لا تعرف عنها شيئا صلاحيتها تركيبها مكوناتها ولا تعرف عنها شي الا انها تحمل (ليبل) أو اللاصق الذي يدل على هذا وعندنا تجار كثير ودول كثيرة من حولنا عندهم مخزون من المواد التي انتهت صلاحيتها أو التي تاثرت فعاليتها ويحبوا ان يتخلصوا منها فنكون نحن المكان الذي يحبوا ان يتخلصوا من تلك المواد عندنا فالمهرب يستغفل وجود هذه المواد باسعار رخيصة في هذه الاسواق وينزلها إلى السوق اليمنية بغض النظر عن هل هذا حلال أم حرام؟ وماهي الاضرار التي يمكن ان تلحقها مثل هذه المواد؟ ولكن يتركز تفكيره في الربح أو المكسب الشخصي ونحن نعتبر ذلك كاعضاء جمعية ملتزمين بنظام الدولة وقوانينها شي مخالف تماما، ونحث اي شخص على ضرورة الاسهام في مكافحة التهريب ونحن في الجمعية ملتزمون بما تم وضعة من مدونة للسلوك التجاري وثم توزيعها على جميع الاعضاء ومن أهم ما جاء في هذه المدونة أنه على العضو الالتزام بالنظم والقوانين لا يمكن ان يستورد اية مادة مالم تكون مطابقة للمواصفات ومصادق عليها من جهات مختصه ومسجلة ولها تصريح رسمي

□ ماهو الدور الذي اضطلعتهم به في الجميعة لمكافحة ظاهرة تهريب المبيدات؟

□ نحن ومنذ انشاء الجمعية كان دورنا مقتصراً على لفت نظر الجهات المعنية ولوزارة الجمارك حول وجود كثير من البضائع التي يتم تهريبها وفي أحيان كثيرة كنا نساعد في تحديد اماكنها و يتم الابلاغ عنها، بل بالعكس كنا نساهم في الحملات التي تقوم فيها الجهات لمكافحة التهريب، كما اننا لا نتعامل مع أي تاجر منا فننا نعرف بانه يهرب نعتبرة شخص شاذ ونحاول تقويمه وفي هذا الجانب تمكنا في الجمعية من تقويم العديد من التجار الذين كانوا في السابق يعتمدون في تجارتهم على التهريب ونجحنا في ذلك واليوم أصبحوا من انشط الناس الذين تجدهم في مقدمة من يحاربون ظاهرة التهريب.

□ هذا جهد طيب ولكن هل يمكننا معرفة المدى التقيمي لظاهرة تهريب المبيدات الي السوق اليمنية؟

□ اذا رجعت الي السنوات الماضية استطيع ان اقول لك بان (40%) من المبيدات الموجودة في السوق اليمنية تعتبر مهربة، وفي الوقت الحاضر استطيع أن أحدد نسبة (10%) من المبيدات مهربة وهذا يعود إلى جملة من العوامل تمثلت في الاجراءات المشددة من قبل الحكومة إلى جانب التشديد في حركات تبادل البضائع في الحدود جراء الدواعي الامنية التي ضيقت على المهربين فإن العملية اخذت ناحيتن الاول جهود الدولة في مكافحة التهريب والاخرى التشديد الحدودي لدواعي امنية قللت من فرص نجاح المهربين في دخول هذه البضائع لكن لا زال هناك تهريب ولازالت بضائع موجودة ، ويؤسفنا أن المهرب يغير اساليب ووسائل وطرق تهريبه بصورة ذكية بين الحين والاخر، والنقطة الاساسية في هذا ان الدولة تعتبر نفسها مسئولة عن دخول البضائع عبر الحدود ومحاولة منعها لكن متى دخلت نشعر بان هناك تباطئ وعدم بحث عنها وتفتيش عنها وقد لاترى كثير من بضائع (مبيدات) في صنعاء باعتبارها الواجهة ولكن إذا ذهبت الي مناطق خارج العاصمة سوف تشاهد الكثير المواد المهربة تباع بشكل علني وصريح ولم تصل ايادي الدولة حتى الان إليها لا تخاذ الاجراءات بعدها، أما تجار العاصمة اخر من لديهم بضائع مهربة ويبعونها بالسر

□ دكتور أحمد العاقل.. كيف ثقيمون علاقتكم بالجهات ذات العلاقة؟

□ اعتقد اننا نمثل افضل نموذج للمشاركة بين القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي مع الجانب الحكومي من خلال حالة التناغم والانسجام بين الجمعية اليمنية الاجتماعية لتجار المواد الزراعية ووزارة الزراعة والري وللامانة اتاحوا لنا الفرصة لان نكون اعضاء في نشاطاتهم التي تسمح باتخاذ القرار فنحن اعضاء في لجنة تسجيل المبيدات وكذا في لجنة الاسمدة والبذور التي توضع استراتجية الدولة في هذا الجانب و اعضاء في معظم نشاط الادارة العامة لوقاية النبات وكثير من نشاطات الوزارة الاخرى، ويسعوا وجهة نظرنا ونطرح اراءنا ومقترحاتنا بحرية تامة وهناك نوع من الانسجام في علاقتنا بالوزارة كان له الاثر الكبير التصحيح ومثلا كان قائمة المبيدات التي تم اعلانها كان من الصعب خروجها مالم يكن هناك تناغم ووضعنا مصلحة البلاد والناس فوق مصلحة اي عمل خاص او تجارة أو ربح وقلنا ان نتحمل ظلم قليل في مجال يكون فيه الشي اكبر واصح ولا ان الغلط يستمر لفترة طويلة ونشكر الاخوة في الوزارة الذين يضربون مثلا رائعا في علاقتهم مع القطاعات المختلفة وآليات تنسيقهم معها.

□ كيف تنظرون في الجمعية اليمنية الي التشريع القانوني الخاص بالمبيدات؟

□ في الحقيقة ان قانون تداول المبيدات يحتاج إلى كثير من الإضافات نعتبرها مهمة بعد ما صدر اكتشفنا انه من احسن القوانين التي صدرت لكن من اصعبها من حيث التطبيق لان ما أخذت إمكانيات الوزارة في عملية تطبيقة ونحن الان امام مشكلة كبيرة وهي عدم قدرة الجهات المختصة في الوزارة على تطبيقه فمثلا نظام تسجيل المبيدات.

□ بسبب شحة الإمكانيات وقلة الكوادر وكذا نقص في توفر الامكانيات الفنية وهذا وضع الجميع في مازق طبعا في قانون ينظم عملية تداول المبيدات او تسجيلها في نفس الوقت الادارة المخصصة لا تتوفر لديها الإمكانيات لتطبيق هذا النظام .. ولهذا السبب رأينا أن القانون يحتاج هناك بعض بنودة بحيث تراعي امكانيات الدولة.. كذلك هناك بعض النشاط المهمة القانون اغفلها او لم يتطرق لها وبدانا نعاني منها مثلا القانون لم يذكر تنظيم عملية التخلص من العبوات الفارغة للمبيدات، تعرف مثلاً (15) مليون عبوة تنتجع سنويا القانون لم ينظم ولم يحدد جهة مختصة في كيفية التخلص من هذه العبوات وتصور ان هذه مواد ملوثة للبيئة كثير من بعض النقاط التي نحن بصدد مراجعتها مع الاخوة في وزارة الزراعة والري بحيث يتم تعديلها او اضافتها في القانون.

□ هناك تحضيرات جارية لتنظيم المؤتمر الثاني الوقاية البنات باترى ما هي اسهاماتكم والاراء او المقترحات التي تود طرحها وماهو المتوقع من هذا المؤتمر؟

□ اولا نشكر الوزراة على اتاحتها الفرصة لنا بإن نكون عضو في اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر الخاص بادارة وقاية النبات في اليمن وسيناقش جملة من الموضوعات المتصلة بالمبيدات ومشاكلها وكيفية تنظيم عملية تداول المبيدات وغيرها من القضايا واعتقد ان هناك كثير من الامور التي نحن كتجار والوزارة انشغلنا فيها ونسينا امور اهم مؤثرة في عملية وقاية النبات اذكر منها الحد الحرج للافات يعني ظهور مقاومة لكثير من المبيدات التي اصبحت لها تأثير بسبب ظهور مقاومة الاخر لها وخلقت مناعة لها، ولابد الوزارة تتابع هذا بجدية وتقول ان هذا المبيد ظهرت له منا عه فتعمل على ايقافة، وكذلك موضوع اختبارات الاثر المتبقي ومن المفروض ان اليمن تصدر قائمة بالحد المسموح من المبيدات لكل مبيد زراعي بحيث ان يسمع باستيراده وكذلك الرقابة على الواردات لليمن من الفواكه.. يعني نحن نستورد ولا نعرف مدى كمية المبيدات الموجودة في هذه الفواكه أو الأثر المتبقي، وفي هذا الجانب لدى الوزارة معمل لابد من تشغيلة ولابد من اعداد قائمة بالحد الحرج خاصة باليمن او تطبيق المعايير الدولية في هذا الجانب، كثير من الاشياء التي نحن نعتقد كجمعية ضرورة الوقوف أمامها وباستضافة في المؤتمر القادم وأن تتنبه الوزارة لها لاتخاذ الاجراءات المناسبة ومعالجتها.

□ هل يمكننا معرفة اسهام الجمعية في التوعية وبخطورة التعامل مع المبيدات من قبل بعض الفلاحين والمزارعين؟

□ اود هنا ان اوضح شي مهم وهو مبدا اساسي لدى الجمعية فيما متعلق بالتداول للمبيدات نحن نعتبر ان اي شخص يتاجر او يدخل في تجارة المبيدات عليه التزامات إضافية غير تجارتها المواد الأخرى فانته تعمل في مجال مواد سامة هدفها مثل الحشرة الضارة التي تقلل إنتاج الحصول الزراعي لكن في نفس الوقت لها آثار على الإنسان وعلى البيئة فاذا هدفك هو بيع المادة ودون أن تقدم الدعم الفني والارشادي لها فهذه عملية لا نسمح بها نحن نعتقد انه اي تاجر ملزم ولا اختياريا ملزم ببيع اية مادة مبيدة فان عليه يقدم الدعم الفني والإرشادي لهذه المادة وعبر الكادر الفني الذي يعمل معه للمزارعين

مشاركون في المؤتمر الدولي الرابع للبيئة بتعزيد عون إلى دعم البحث العلمي

متابعة/ عبد القوي شعلان – نعائم خالد

احتضنت جامعة تعز في الفترة من 14-16 من الشهر الجاري المؤتمر الدولي الرابع للبيئة والموارد الطبيعية تحت شعار(من اجل بيئة خالية من التلوث والمبيدات والحفاظ على موارد طبيعية متجددة ومستديمة) بمشاركة 141 باحثا وعالما من 12 دولة عربية من بينها اليمن وقد وقف المؤتمر على سبعة محاور تناولت المواضيع التالية : تلوث البيئة– مصادر المياه وتلوثها وطرق معالجتها – التلوث والتشريعات والثقافة البيئية – المبيدات– الأعلام البيئي– البيئة وصحة الإنسان

عن هذا المؤتمر والتوصيات التي خرج بها التقينا بعدد من المشاركين في فعاليات المؤتمر وخرجنا بالحصيلة التالية:

12 دولة عربية مشاركة

الدكتور/ مجدي أبو غزالة– عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر تحدث قائلا : حقيقة المؤتمر عرضت فيه أبحاثا مهمة على مستوى عالمي وقد شارك فيه باحثون وعلماء كبار من 12 دولة عربية ونوقشت فيه 110 بحثا وبالنسبة للتوصيات التي قلت أنها لا تجد طريقها الى التنفيذ أحب أؤكد ان المحافظة عملت بالكثير من توصيات المؤتمر الأول والثاني والثالث وربما المستوى الجيد من النظافة والتشجير في المدينة هو احد الأدلة على هذا الكلام ويضيف ابو غزالة أن المؤتمر هو بحد ذاته مهم للجامعة أيضا فهو يخدم الجانب العلمي فيها من خلال تبادل الخبرات والمعارف بين العلماء وبعضهم البعض وحاليا هناك مشاريع بحثية جاهزة للتنفيذ مثل كيفية إقامة خزانات لحفظ وخزن المياه المهدرة في مدينة تعز التي تسقط عليها الأمطار دون الاستفادة منهامستخلص الزنجبيل

الطب البديل

علي عبد الله خليل – نائب عميد كلية العلوم الطبية جامعة الحديدة قد بحثا تناول فيه تأثير مستخلص الزنجبيل على مستوى السكر والدهون في الأرانب المصابة بالسكر وأهمية البحث تكمن في ان النباتات والإعشاب الطبية تعتبر من أنواع الطب الشعبي وهو من أنواع الطب البديل حيث يمكن استخدام الكثير من النباتات في الكثير من الأمراض التي تصيب الانسان00 وحول أهداف المؤتمر يقول خليل ان المؤتمر حقق أهدافه التي نظم من اجلها وذالك من خلال ربط التقنيات البحثية العالمية واستخدام الموارد الطبيعية في البيئة

البيئة من منظور إسلامي

أما الدكتور على بهلول – أستاذ الفكرالاسلامي المساعد كلية التربية جامعة الحديدة فيقول ان البحث الذي قدمه الى المؤتمر تناول موضوع حماية البيئة والحفاظ عليها من منظور اسلامي حيث ان دراسات البيئة ظهرت فى العقود الأخيرة اما في الإسلام فقد تطرق اليها قبل 1400 سنه من اليوم ويضيف بهلول قائلا : البحث يهدف الى معرفة مدى اعتناء تعاليم الاسلام بالبيئة الخاصة وحمايتها فمن خلال البحث وجد ان هناك اسس ومنطلقات لحماية البيئة وضعها الاسلام منها التوازن والخلافة وعمارة الأرض وكذالك امر الانسان بالحفاظ على جمال البيئة فالقران يحثنا على التفكر فيما خلق بين السموات والارض ويتابع : الإسلام ايضا وضع أساليب للزرع والغرس وكذالك التطهر والنظافة وكذالك مكافحة التلوث الضوضائي السمعي الذي تبعثه الدراجات النارية الى جانب ما تنفثه من سموم حيث ندرك كيف وصف القران الذين يرفعون أصواتهم بصوت الحمير اضافة الى أحاديث كثيرة حول ارتفاع الصوت الذي هو مصدر التلوث السمعي

دور الإعلام فى حماية البيئة

فريدة بلفراق كلية الحقوق جامعة باتنة – الجزائر: انا سعيد جدا بزيارة اليمن السعيد البلد الذي يشبه الجزائر كثيرا في بيئته فلدينا في الجزائر واليمن بيئة تشبه كثيرا البيئة الأوروبية ولكن فقط ينقصنا الإحساس والتذوق السياحي فالسياحة اليوم صناعة لا تنضب مثل البترول وهى مورد كبير لاي دولة وحول طبيعة مشاركتها في المؤتمر تقول : شاركت في بحث تناول دور الأعلام وضرورة تفعيله في المحافظة على البيئة قبل النصوص التشريعية فهناك دول عربية مثل الجزائر لديها نصوص تشريعيه بيئية تصل الى الغرامة او الحبس ولكنها لاتطبق وتؤكد قائلة : للاسف وسائل الاعلام العربية مغيبة عن تناول مشكلة البيئة والتوعية بمخاطرها والبحث يتناول الآليات التى من خلالها كيفية تفعيل وسائل الاعلام من إذاعة وتلفزة وصحف ودور سينما ان وجدت في تثقيف المواطنين منذ ان يكونوا صغارا مثل بث الرسوم المتحركة والأفلام التوعوية ولو لخمس دقائق في اليوم لان الاعلام يلعب دورا خطيرا جدا اليوم وتختتم قائلة : ما يحزنني أني رأيت في اليمن أكياس البلاستيك من كل لون معلقة فوق الأشجار رغم جمال البيئة عندكم أتمنى من اليمن ان تحافظ على هذا الجمال الساحر

كل شيء أصبح ملوثاً

دكتورة رحاب رشيد طه من العراق أستاذة البيولوجى كلية العلوم جامعة صنعاء قالت : المؤتمر مهم جدا خصوصا في ظل الأجواء الملوثة والمياه وكل شيء أصبح ملوثا بفعل الانسان والآن يطمح الإنسان الى العودة الى بيئة نظيفة خالية من التلوث والحفاظ على مصادرها والاستفادة من النفايات والمخلفات الصناعية في انتاج مواد ضرورية سواء للحيوان او للانسان وحول البحث الذي شاركت به تقول رحاب انها شاركت ببحثين احدهما حول مشكلة التلوث البيئي الناتجة عن الشرس بتنمية خميرة لانتاج بروتين أحادي الخلية

تأثير CO2

د/ أمين عبد الله – كلية الطب جامعة القاهرة (حائز على العديد من الجوائز الدولية والمحلية منها جائزة الملك فيصل والشيخ زائد والطير اليابانية والمنصورة الدولية وجوائز اخرى) تحدث قائلا: –انا سعيد أولا ان أكون بين أهلي وبلدي الحبيب اليمن السعيد لأول مرة وبالنسبة للمشاركة انا لدي بحثين مهمين جدا الأول دراسة متناهية الدقة لتأثير ثاني أكسيد الكربون على الهواء وهو مرشح لجوائز عالمية وهو ينبعث من صناعة البترول وعوادم السيارات ويمكن استخدامه في بعض أنواع أملاح الكبريت في حفظ العصائر والفواكه بالتبريد والتجميد

توصيات هامة

ويحذر الدكتور أمين من الألعاب النارية والمفرقعات والصواريخ والقنابل التي يلعب بها الأطفال التي تؤدي الى انبعاث خطير من غاز ثاني أكسيد الكربون وتعمل على التهاب المسالك البولية والجيوب الانفية والحساسية الربوية اما البحث الثاني فهو عن تلوث الهواء باستخدام انواع معينة من المبيدات وعلى وسائل الأعلام نشر توصيات المؤتمر التى تعتبر توصيات هامة وخطيرة لابد من تنفيذها من قبل الجهات المعنية

المؤتمر فرصة طيبة

الدكتور احمد هلال– أستاذ مشارك كلية العلوم جامعة اب يقول : المؤتمر فرصة طيبه لتبادل الخبرات والمعارف والتنظيم كان جيد وهناك بحوث مهمة عرضت على المؤتمر ستخدم الجامعة والبيئة اليمنية بشكل عام وشخصيا لدي بحث عن الدورة الحيوانية لخيار البحر الحمر وتوزيعها الجغرافي في البحر الأحمر ومدى اهميتها الاقتصادية

مشارك ببحث لطالب يمني

دكتور محمد بهي الدين مازن –استاذ ماكرو بيولوجي كلية العلوم جامعة أسيوط شارك ببحث عبارة عن رسالة ماجستير لطالب يمني اشرف عليه هو بنفسه عندما كان يدرس في جامعة اسيوط وكان عن البن اليمني وحول المؤتمر قال : كنت أتمنى ان يكون المؤتمر أكثر تنظيما عن المؤتمرات السابقة لاسيما وقد اكتسب المنظمون خبرة في استضافة المؤتمرات الدولية

ضرورة التنسيق

د/ جلال عبد الله عوض/كلية الزراعة جامعة صنعاء عميد المختبرات المركزية استاذ تلوث البيئة وتحليل المبيدات قال المؤتمر يهدف الى بيئة خالية من التلوث لاسيما في بلد مثل اليمن تدخل إليه الأغذية المهربة الخارجة عن المواصفات المطلوبة ويحاول الباحث اليمني ان يجد طريقة الى التخلص من هذه السموم او ايجاد بدائل للتخلص منها تكون أكثر أمنا على الانسان والبيئة وحول انطباعاته عن المؤتمر يقول الدكتور عوض كنت أتمنى من هذا المؤتمر او غيره الخروج بتوصيات للتنفيذ اما ان تعقد مؤتمرا رابعا والتوصيات السابقة لم تنفذ فهذا غير منطقي ويضيف : كان يفترض استدعاء الجهات المعنية حتى تلتزم بالتنفيذ لكن التنسيق غائب بين الجامعة والجهات

هذا وكان المؤتمر قد خرج بحزمة من التوصيات الهامة عبر خمسة محاور وهي:

دعم البحث العلمي

المحور الأول اكد على ضرورة دعم البحث العلمي في الجامعات اليمنية والمراكز البحثية وإعطاء الأبحاث المرتبطة بالمياه أهمية خاصة وتوسيع شبكة الرصد الهيدرولوجي والمناخي لايجاد قاعدة بيانات متاحة لجميع الباحثين كما أشارت الى ضرورة رفع كفاءة الحصاد المائي من خلال إنشاء السدود والحواجز المائية والمساقط الضرورية للتقليل من سرعة الجريان السطحي للسيول والاستفادة منها مع ضرورة دراسة الاثر البيئي والجدوى الاقتصادية لها كما تضمنت دراسة أساليب الري اليمنية القديمة والاستفادة منها ما امكن ذالك والحفاظ على المدرجات من الانجراف كموانع بيئية جيدة للتقليل من سرعة الجريان السطحي لمياه الأمطار في المناطق الجبلية وحصر مصادر المياه الصالحة للاستخدام البشري وإجراء الدراسات اللازمة لتحديد مستوى التلوث فيها وترشيد استخدامها وكذا إجراء الدراسات والبحوث اللازمة بتقنية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي وري المساحات الخضراء ومنع استخدامها في ري المزروعات التي يمكن ان يتناولها الإنسان طرية لما لذالك من مخاطر صحية

الرقابة على المبيدات

وفى المحور الثاني اوصى الباحثون بالرقابة على المبيدات الداخلة الى اليمن وعدم استخدامها الا بعد فحص عينات منها للتاكد من مطابقة المادة المستوردة للمواصفات الدولية اضافة أهمية اجراء الدراسات والبحوث لتحديد الأضرار المترتبة على استخدام الكيماويات الزراعية (مبيدات واسمدة ومسرعات نمو وغيرها) ونبهت التوصيات الى ضرورة تقييم الاثر البيئي للمشاريع المختلفة قبل تنفيذها كما شددت على ضرورة الرقابة الصحية على المنتجات الغذائية والدوائية المستوردة والمنتجة محليا للتاكد من مطابقة مواصفاتها للمواصفات الدولية

انشاء محميات طبيعية

وفى المحور الثالث أكد المشاركون على ضرورة الاهتمام بالدراسات الخاصة بحماية الموارد الطبيعية واستدامة استخدامها وكذا أهمية انشاء المحميات الطبيعية للحفاظ على التنوع الحيوي وأدارتها بصورة فعالة إضافة الى التأكيد على اجراء الدراسات العلمية على النباتات الطبية والعطرية للاستفادة منها في الصناعات المختلفة د

الرقابة على السفن

أما في المحور الرابع فقد أوصى المشاركون بتفعيل الرقابة الصارمة على السفن والبواخر المسببة لتلوث البيئة البحرية والساحلية في المياه الإقليمية اليمنية لحماية الأحياء البحرية كثروة وطنية هامة كما تضمنت التوصيات المطالبة بوضع التشريعات الصارمة التي من شانها منع حدوث أي تلوث للبيئة في المياه الإقليمية اليمنية وتفعيل التشريعات الحالية وتشديد الرقابة على سفن الصيد في المياه الإقليمية والتى تعيث فسادا ويمكن ان تؤدي إلى تدهور الثروة السمكية

نشر الوعي البيئي

ودعت التوصيات فى محورها الخامس الى نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية بين افراد المجتمع بما يسهم في توجيه سلوك المواطن لحماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية إضافة الى إدخال مقررات البيئة والتربية البيئية في جميع مراحل التعليم والاهتمام بوسائل الأعلام البيئية وتطويرها وبالدراسات الخاصة بالتغيرات المناخية ودعمها من ناحية أخرى كلف المؤتمر عدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم للقيام بعدد من المشاريع البحثية في منطقة البريهي بتعز لدراسة أثار المياه والمجاري ووادي ميتم في اب ودراسة الآثار الناتجة عن ري المزروعات بمياه المجاري في عدد من المحافظات اليمنية والمخاطر الصحية التي يمكن ان تحدث نتيجة لذالك وكذالك دراسة إمكانية استخدام الطاقة الشمسية والرياح في توليد الطاقة الكهربائية ودراسة وتحديد مناطق توفر المياه الجوفية وإمكانية استخدامها للشرب في عدد من المناطق في المحافظة كالمخاء وغيرها وتحديد ودراسة المناطق الموبوءة بالبلهارسيا والملاريا وكيفية الإسهام في الحفاظ على الصحة العامة والتخلص من الأسباب التي تؤدي الى انتشار مثل هذه الطفيليات المسببة للأمراض

بمشاركة 18 متدرباً من سبع محافظات

تواصل الدورة التدريبية الخاصة بانظمة الري الحديث

□ صنعاء / سبأ :

بدأت امس بصنعاء دورة تدريبية خاصة بتنظيم أنظمة الري الحديث وجدولة الري وتقييم الكفاءات الحقلية، بمشاركة 18 متدربا من مهندسي إرشاد الري بالوحدات الحقلية في محافظات عمران، صنعاء ، المحويت ، ذمار ، البيضاء ، حجة ، شبوة ، وصعدة .

وتهدف الدورة التى ينظمها مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة وتستمر أربعة أيام إلى تزويد المشاركين بمعارف ومهارات حول مواعيد الري والتقنيات المائية للمحاصيل الزراعية، بالإضافة الى إعداد تصاميم نموذجية لأنظمة الري الحديث بهدف توحيد التصاميم وفق المتطلبات اللازمة لتقنين إستخدامات المياه في الزراعة.

وفي إفتتاح الدورة أكد مدير عام المشروع المهندس حمود حمود الربيدي على أهمية الدورة في تزويد المشاركين بمهارات ومعلومات من أجل نقلها الى المستفيدين من أنشطة المشروع في المحافظات.. منوها بأنه سيتم خلال الدورة تقييم كفاءات الري الحقلي وتحديد عدد من الموجهات الرئيسية لتقييم تلك الكفاءات .

مشددا على ضرورة الإستفادة من معطيات الدورة في مجال الإرشاد الزراعي الهادف الى تقنين المياه في الري وترشيد إستغلالها بما يصب في خدمة المجال الزراعي في اليمن .

العيد الوطني السابع عشر

القائد .. والشعب .. رباط الحب وعنفوان الوفاء